



www.mecsjs.com/ar

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الابحاث العلمية و التربوية (MECSJ)

العدد الثاني والعشرون (شباط) 2020

ISSN: 2617-9563

واقع وتحديات إدارة التعليم العالي في الأردن: سبل الإصلاح والتغيير

خوله كامل عبد الله الكردي
باحثة مستقلة، ماجستير إدارة تربوية ، الاردن
Khawlaalkurdy@gmail.com

هيفاء كامل عبد الله الكردي
مدرسة في وزارة التربية والتعليم، ماجستير أساليب تدريس- لغة انجليزية، الاردن
Haifaa.kurdy@yahoo.com

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ادارة التعليم العالي في الأردن، وكيف ساهمت الأزمات المتلاحقة للتعليم العالي، في التأثير على القيام بدوره في تصحيح العملية التعليمية، فالنهوض بمستوى الجامعات والمؤسسات الأكاديمية المختلفة، والحاجة الملحة لاتخاذ خطوات جادة لتعديل مسار مؤسسة التعليم العالي، وتهيأت الظروف المناسبة لإطلاق جملة من الإصلاحات في إخراج نموذجاً يقتدى به في إدارة العملية التعليمية في الجامعات الأردنية، بات أمراً ملحا لتطوير مستوى التعليم الجامعي. من هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع إدارة التعليم العالي في الأردن، والتعرف على أهم التحديات التي تواجهه، والسبل الكفيلة لاعتماد سياسات واضحة تكفل انتهاج قواعد للارتقاء بعملية إدارة التعليم العالي، بما ينعكس بشكل ايجابي على مختلف المؤسسات الأكاديمية، وتحقيق مخرجات تعليمية مهمة. ولأجل إتمام الدراسة الحالية استخدمت الباحثتان المنهج الاستقرائي كمنهج مناسب للدراسة.

الكلمات المفتاحية: واقع، إدارة، تحديات، التعليم العالي، الإصلاح، التغيير.



www.mecsj.com/ar

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الابحاث العلمية و التربوية (MECSJ)

العدد الثاني و العشرون (شباط) 2020

ISSN: 2617-9563

Abstract

The main target of this study; is to recognize the reality of high education in Jordan; and how certain crises influence in how education get its rule in correcting education process; waking the standard of universities; and academic different institutions; and the emerge need to get serious steps; in order to modify the method of high education institution; and making suitable circumstances ; so to get set of reformations of making certain model; to manage the process of education in Jordan universities; which is important to improve the standard of university's education.

The study comes to explain the reality of high education administration in Jordan; and the most important challenging; even the way to grant the declaration of educational polices; to progress the high education administration; which reflects in different academic institution; and to gain an importance of educational incomes. In order to complete the study, the researchers used inductive approach as the suitable approach of the study.

Keywords: Reality, Challenge, Administration, High Education, Reformation, Change.



المقدمة

إن أهمية ادارة التعليم العالي بمكان، للدفع باتجاه إحياء دور الجامعات و المؤسسات التعليمية المختلفة، والعمل على احراز انجازات واقعية و ملموسة، يشعر بها عناصر عملية التعليم العالي، فالدور الذي تضطلع به مؤسسة التعليم العالي، كان له دورا مهما بل و أساسيا في النهوض بمستوى الجامعات كمؤسسات أكاديمية، وما تتعرض له من مشكلات تؤثر بشكل سلبي على مخرجات مؤسساتها و هيئاتها.

في هذه الدراسة سنلقي الضوء على واقع إدارة التعليم العالي في الأردن، والمعوقات والتحديات التي تعترض طريقه لأجل النهوض بمخرجاته، وكيفية التغلب عليها من خلال التركيز على النقاط التالية:

1- واقع ادارة التعليم العالي

2- تحديات ادارة التعليم العالي

3- آلية اصلاح وتغيير مؤسسة التعليم العالي

أهمية الدراسة

تتبع أهمية التعليم العالي من كون الدراسة في الجامعات، تحتل مكانة مهمة في المجتمع الأردني، وتبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هي التحديات التي تواجه مؤسسة التعليم العالي وآلية إصلاحها؟

منهجية الدراسة

انطلاقا من مشكلة الدراسة و الاسئلة، فقد اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي، وذلك عن طريق قراءة المراجع و الأبحاث المرتبطة في موضوع الدراسة.



واقع التعليم العالي

يعد التعليم العالي ذو أهمية كبيره، حيث يساهم في التطوير المجتمعي الشامل، وهو من اهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في نهضتها وبناء حضارة راقية ومزدهرة، معتمدة على كفاءات وطاقات مزودة بمخزون معرفي قوي، حتى تساعد على خدمة الوطن و افراده (سليم،2018).

فالملاحظ أن دور التعليم العالي، ترتفع أهميته بازدياد الطلب على الدراسة الجامعية، وبتوسع منظومة التعليم بمختلف مستوياتها، واتجاه أعداد كبيرة من الطلاب من مختلف الدول، لارتياح المؤسسات الأكاديمية والحصول على مخرجات تعليمية جامعية صحيحة. وذلك للاستعداد لدخول معترك الحياة العملية، بكوادر بشرية تمتلك معلومات ومهارات تساعد على تطوير وتنمية مجالات العمل المختلفة.

لا يخفى على المطلعين لواقع التعليم العالي في الأردن، والذي يعاني من ضعف في العديد من النواحي، أولها ارتفاع اعداد الطلبة الراغبين في الدراسة الجامعية، وذلك تبعاً لمنظور اجتماعي مرده الحصول على الشهادة الجامعية هو مدعاة للتفاخر، وأيضاً أفضل الطرق للحصول على وظيفة مرموقة، هذا عدا الارتفاع الملحوظ في انشاء الجامعات الحكومية والخاصة، وتراجع رغبة الطلاب للدراسة في الخارج، نظراً للتكاليف المرتفعة بالتزامن مع انشاء جامعات باعتمادات اجنبية او فروع لجامعات اجنبية (صحيفة الغد،2015).

فلسان حال الواقع التعليمي الأردني، يشير إلى اخفاق مؤسسة التعليم العالي في اعتماد سياسات لا لبس فيها، قابلة للتطبيق وذلك للنهوض بمستوى المخرجات الجامعية، قادرة على تمثيل تلك السياسات بصورة جلية، فالضغط المتزايد على مؤسسات التعليم العالي من قبل أعداد كبيرة من الطلاب، لدخول الحياة الجامعية والحصول على شهادة، تمكنهم من الحصول على وظيفة تحقق أحلامهم وطموحاتهم.

ان التراجع في قدرة التعليم العالي على احداث التغيير المطلوب، يصب في مصلحة تطوير وتنمية المجتمع و افراده، واضحا للعيان ولا يمكن التغاضي عنه، فلم يعد دوره ذلك الدور الريادي في المشاركة الفعالة في التنمية البشرية والمساهمة في إنعاش الاقتصاد ورفد الميزانية الوطنية، بل أصبح دوراً هامشياً يخلو من أي دعم حكومي سواء المادي او البشري المؤهل، الكفيل بتطوير منظومة التعليم العالي والنهوض بمستواها (المجلس الاقتصادي الاجتماعي،2017).

ومن هذا المنطلق، بات أمراً ملحا النظر بعين المتفحص لواقع التعليم العالي في الأردن، فالقفزات النوعية التي انجزت في السنوات السابقة في مجال التعليم العالي وانشاء العديد من الجامعات الرسمية والخاصة، تلبية لحاجات الخريجين سواء من داخل الأردن أم من خارجه.



لكن المعضلات التي واجهت منظومة التعليم العالي في الآونة الأخيرة، دفعت العديد من المهتمين والمطلعين على حال التعليم العالي وما يعانيه، من دق ناقوس الخطر، للقيام بما يلزم لتعزيز دور مؤسسة التعليم العالي، وذلك لوضع تشريعات تعيد الدور الحقيقي والفعال لمؤسساته.

فاليوم تواجه عملية التعليم العديد من المشاكل والعقبات والتي تقف حجر عثرة في سبيل تطويره والارتقاء بقدراته ومتطلباته، واولها عدم وجود سياسة قبول واضحة المعالم للطلاب، واتباع منهجية عفا عنها الزمن في اختيار أعضاء الهيئة التدريسية، و افتقار اعتماد مناهج عصرية حديثة. لذلك يمر الطلبة في الجامعة مرور الكرام. وكنتيجة لانكماش دور التعليم العالي في التغيير المرغوب، سعت الجامعات الحكومية الى اعتماد طرق جديدة، لإنعاش ميزانيتها وتغطية العجز المادي المتفاقم فيها (صحيفة الغد، 2015).

فالأزمة التي تحيط بالتعليم العالي في الوقت الحاضر، من الضرورة بمكان اتخاذ كافة الإجراءات والسبل للحد من تفاقمها، بما في ذلك العمل على قدم وساق لتنظيم عملية القبول الجامعي، بما لا يؤثر على أحقية الطلاب في الحصول على المقعد الجامعي، واعادة هيكلة الهيئة التدريسية، لتشمل الكفاءات الأكاديمية المستخدمة للعمل الأكاديمي وبناء جسور التفاهم والتقارب بين الهيئة التدريسية في الجامعات والإدارة الجامعية والطلاب وجميع المنتمين للبيئة الجامعية.

وبما أن قطاع التعليم العالي دورا متميزا في عملية التنمية بمفهومها الشامل، إلا أن واقع التعليم العالي لا زال يفرض منطقه فيما يسمى تشوه الهرم التعليمي وذلك بازدياد خريجي الجامعات مقارنة مع خريجي كليات المجتمع بحيث لا يوجد تحسن ملحوظ في البيئة الجامعية خاصة فيما يتعلق بشخصية وسلوك وطريقة تفكير الطلبة وخير دليل ازدياد العنف الطلابي داخل وخارج أسوار الجامعات (عبيدات، 2011).

وبالرغم من الخطوات المهمة التي خطاها التعليم العالي، لتطوير وتحديث مؤسساته المختلفة، إلا أن الحاضر الذي ما زال شاهدا على اخفاقات متتالية لا تغفلها عين، فنتائج العملية الصادرة عن تلك المؤسسات، باتت متواضعة وغير مؤثرة في كثير من الأحيان، حيث فرضت نفسها على ميدان التعليم العالي، وغدت الدراسة الجامعية وسيلة للتفاخر اجتماعيا، عوضا عن كونها هدفا للبدء في تنمية مجتمعية شاملة.

لقد ساهم الاستثمار في التعليم العالي في تحسين مستوى الاقتصاد الوطني من خلال رفع القدرة الانتاجية للفرد، ورفد الأردن بتحويلات مالية تقدر بحوالي 2.5 مليار دينار سنويا من الأردنيين العاملين في الخارج، اضافة إلى موجودات وزارة التعليم العالي من عقارات وأبنية وتجهيزات التي تقدر بمليارات الدنانير.



حيث زاد عدد الجامعات الرسمية والخاصة بشكل ملحوظ في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي حيث وصل عدد الجامعات الرسمية إلى (10) جامعات والخاصة إلى (17) جامعة بالإضافة إلى جامعة العلوم الإسلامية العالمية وفروع جامعتين اقليميتين (الجامعة العربية المفتوحة وجامعة العلوم المالية والمصرفية) (عبيدات، 2011).

وقياسا على ما سبق، فارتفاع معدل انشاء الجامعات سواء الرسمية منها أو الخاصة، كان له الأثر البالغ في تحسين مستوى الاقتصاد المحلي، والدفع باتجاه اعتماد سياسة الاستثمار في قطاع التعليم العالي، كأحد الروافد الجوهرية والتي ترفد إليها أعداد من الطلبة من خارج الأردن، طلبا للحصول على الشهادة الجامعية، لما لها من ثقل وسمعة طيبة، ساهمت بصورة أو بأخرى لتحريك دفة التنمية البشرية في الأردن. لقد ظلت التحديات التي تواجه التعليم العالي على حالها، ولم يجري أي تغيير يذكر منذ فترة طويلة، فمازالت التخصصات التي تطرحها الجامعات كما هي، بالإضافة الى اضمحلال البحث العلمي وقلة الدعم المقدم له، وعدم مواكبة مخرجات الجامعات مع متطلبات سوق العمل، بالتوافق مع ذلك افتقار الخريجين الى التدريب والتأهيل اللازم قبل ارتياد سوق العمل، والذي لا تقوم به بعض الجامعات بشكل كاف، وعدم إيجاد وسيلة مناسبة لاستحداث آليات للاستثمار في التعليم (النجار، 2009). من هنا حان الوقت للتفكير بما آل إليه التعليم العالي اليوم، فأحصاءاته من حيث عدد الجامعات والطلبة الملتحقون بها توحى بطفرة يصعب أن نجد مثيلا لها في بلدان كثيرة، حتى المتقدمة منها. حيث لم توفق وزارة التعليم العالي، ولفترة طويلة في رسم سياسة محددة وواضحة توّطر التعليم الجامعي وتنظم العملية الأكاديمية، فعلى المستوى الرسمي أنشئ عدد من الجامعات تجاوبا مع ضغوط مناطقية دون دراسة جديّة لمدى الحاجة إليها، ودون توفير موارد مالية اضافية لها، فقامت الجامعات الجديدة تلك القائمة نفس الموارد الشحيحة أصلا. فافتقرت الجامعات كلها، وحال ذلك دون تأسيس أو تحديث البنى التحتية المادية والبشرية، وتنافست الجامعات على العدد المحدود أصلا من أعضاء هيئة التدريس، ولجأت الجامعات الجديدة تحت ضغط الحاجة الى تعيين مدرسين دون المستوى المطلوب (غرايبة، 2009).

فالمطلع على واقع الجامعات الحكومية، يجد تناقضا واضحا في تطبيق أنظمة ولوائح التعليم العالي. فازدياد التوسع في انشاء الجامعات على حساب موارد مالية محدودة، إلى الطلب المتزايد على تعيين أعضاء هيئة تدريسية وهي بالأصل محدودة العدد، مما اضطر تلك الجامعات الرسمية إلى تعيين أساتذة جامعيين يفتقرون الكفاءة والخبرة الكافية، مما أدى إلى احداث حالة من الترهل في أداء أعضاء الهيئة التدريسية، مما زاد من معاناة مؤسسات التعليم العالي.



فالمعانة لم تقف عند الجامعات الحكومية فقط، بل تعدت الى الجامعات الخاصة والتي هدفها بالدرجة الأولى الربح، عدا انتهاج مسلك الكسب المادي بغض النظر عن الكفاءة والنوعية المقدمة للمجتمع، هذا بالإضافة الى تحكم المستثمرين المالكين لتلك الجامعات بصلاحياتها، ليكون الهم الأكبر هو جذب اعداد كبيرة من الطلاب لزيادة الربح، وجعله مجال للتسابق فيما بين الجامعات، وضخ دفعات من الخريجين ليزداد العبء على الدولة في إيجاد وظائف لتلك الاعداد المتلاحقة من الخريجين (غرايبة، 2009).

و لا يختلف اثنان على أن الجامعات الخاصة، تعاني مشاكل لا تقل حدتها عن الجامعات الحكومية، حيث يقع على عاتقها أولاً توفير الربح المطلوب من قبل مالكيها، فبغض النظر عن نوعية التخصصات المطروحة وحاجة السوق إلى الكوادر الجامعية المؤهلة القادرة على تحمل عبء الوظيفة ومتطلباتها، فقدت تلك الجامعات الهدف الأول والأساسي من انشائها، وهو امداد السوق الوطني بخريجين ذوي كفاءة ومعرفة إلى محدودية التخصصات الجديدة وعدم القدرة على تقديم مخرجات جامعية متميزة، باتت الجامعات الخاصة تسعى للفائدة المادية الخالصة، وضعف مساهماتها في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الشد والجذب مع مؤسسة التعليم العالي، على أسس القبول وشروط الاعتماد، إلى ارتفاع الأقساط الجامعية بشكل لافت للانتباه بالمقارنة مع تواضع الخدمات التعليمية المقدمة، واضف إلى ذلك ضعف القدرات التدريسية للعديد من أعضاء الهيئة الأكاديمية.

ان سعي الجامعات الحكومية دؤوب ومستمر لإيجاد مصدر لتمويلها، لشح الدعم الحكومي وزيادة اعداد الطلبة الراغبين للدراسة في الجامعات الحكومية، بالمقارنة مع قلة اعداد أعضاء الهيئة التدريسية، والنقص في توظيف الكفاءات المؤهلة وذات الخبرة الكافية. وتحقيق طلبية من مستويات متدنية بالدراسة في صفوف تكتظ بالطلبة أو مدرجات عفي عنها الزمان، فتوقف التفاعل بين الأستاذ والطالب على قلته أصلاً، ونشأت حالة من الاغتراب بين الاثنتين، وفي محاولة من مجلس التعليم العالي للتدخل، لضمان مستوى مقبول للخريجين، وكنتيجة لازدياد اعداد الخريجين بصورة مطردة وغير مسبوقه، استحث ما يسمى بامتحان الكفاءة الجامعية، وذلك للتعرف على القدرات المعرفية للطلبة الخريجين (وليد، 2009).

إن قلة الموارد المالية المقدمة إلى الجامعات الرسمية، ساقطت تلك الجامعات إلى ابتداع طرق مختلفة وبمسميات عديدة، لرفد ميزانيتها بالأموال اللازمة، لسد نفقاتها المتزايدة، والحد من كابوس العجز في ميزانيتها، عوضاً عن البحث عن آلية واقعية لتوفير الموارد المالية والتكشف السليم في مصاريف ونفقات الجامعة، فلجأت إلى طرح برامج جامعية أخرى، بهدف جذب أعداد كبيرة من الطلبة، وذلك لسد العجز في ميزانيتها، مما انعكس بشكل سلبي على العملية التعليمية في الجامعات، فبات الازدحام ملحوظاً في أروقتها،



عدا اتساع أعداد الطلبة في القاعة الواحدة، ليشكل عبئا على الطالب نفسه والأستاذ، ولم يعد هناك قدرة على التفاعل الايجابي بينهما، لدرجة عجز الطالب عن السؤال والمناقشة والاستفسار في أحيان كثيرة. والاشارة هنا إلى أن الجامعات الجديدة كانت وما زالت أحوج الجامعات لأموال المنحة المقدمة إليها من قبل الحكومة، وظل الاعتماد على المنح التي تقدمها المؤسسات الإقليمية أو الدولية، وهي محدودة ولا تلبى الحاجة المطلوبة. ومما زاد الطين بلة، ولادة الجامعات الخاصة التي بدأت باستقطاب العناصر المتميزة من أعضاء هيئة التدريس للعمل على مستوى رؤساء وعمداء ورؤساء أقسام، كما أن السوق والوظائف العامة قد استوعبت عددا متزايدا منهم، مثل الذين عملوا وزراء، أو سافروا للعمل في الخارج، وشكل هذا الأمر نوعا من النزيف الدائم للقدرات الأكاديمية في الجامعات الأردنية. ومن هنا جاء الاعتماد لملاء الفراغ تدريجيا، على أعضاء هيئة تدريس من جامعات الدول العربية. ونظرا للزيادة الملحوظة في عدد الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، اضطرت الجامعات إلى تعيين خريجي جامعات لا يرقون إلى مستوى التدريس (البخيت، 2009).

فالمتعمن بواقع هيئة التدريس في الجامعات، يلاحظ افتقار معظم الجامعات الرسمية، إلى الكوادر الأكاديمية المؤهلة لتدريس التخصصات التعليمية المختلفة، وذلك بسبب بحث تلك الكوادر عن وظائف بمعايير أفضل وامتيازات لا يمكن تجاهلها، فزاد انسحاب أعداد لا يستهان بها من هذه الكوادر باتجاه الحصول على امتيازات مادية ومعنوية مغرية، فصارت الجامعات الحكومية بحاجة ماسة إلى أعضاء هيئة تدريس، لكن بشروط توظيفية متساهلة في بعض الأحيان. ليكون وضع الهيئة الأكاديمية في الجامعات الحكومية، أحوج ما نكون إلى الكفاءة والخبرة والتدريب الكافي، مما أثر بشكل لا يمكن التغاضي عنه على مستوى الطلبة من ضعف بائن في الكتابة وافتقار لأدنى أساليب وطرق بخطوات البحث العلمي.



تحديات ادارة التعليم العالي

ان التعليم العالي في الأردن بعد فترة طويلة من الإنجازات والعطاء، يحتاج الى وقفة جادة لعمل مراجعة كاملة للخطوات التي خطتها مؤسسات التعليم العالي في عملية تحسين وتطوير عملية التعليم العالي، لذلك من الضروري اصلاح عملية التعليم العالي والبحث العلمي وإيجاد الآلية المناسبة لها، والتي تعتبر من الأولويات الوطنية كما نصت عليها الاجندة الوطنية 2015-2006، واعتماد استراتيجيات واضحة وواقعية (عويس، 2009).

فالمعوقات التي يواجهها التعليم العالي والمتمثلة في سلسلة من التحديات المتراكمة على مدى سنوات طويلة، واستنفذت الكثير من الطاقات البشرية، للتغلب على هذه المعوقات، ووضع الحلول المناسبة لها موضع التنفيذ، والتي لا زالت حبيسة الأدراج، تنتظر الفرصة الملائمة للأخذ بها واعتمادها بشكل يمكن مؤسسة التعليم العالي من اصلاح منظومة التعليم الجامعي بكافة جوانبه.

إن التحديات التي تعوق مسيرة التعليم الجامعي بإجماع المعنيين في هذا المجال يمكن أن نوجزها بعناوين رئيسية، إذا ما تم معالجتها وفق استراتيجية شاملة وخطط مدروسة قابلة للتنفيذ لتحقيق الاصلاح في أغلب المحاور الأخرى (المجلس الاقتصادي الاجتماعي، 2018):

أولاً: التمويل

يعتبر التمويل أحد المعضلات المهمة التي تشكل عقبة كؤود امام أي تطوير وتحسين في عملية التعليم العالي، والذي بدوره يجعل الجامعات عاجزة عن استيفاء كافة التزاماتها المادية من ناحية، وتعيين أعضاء هيئة تدريس جدد، لرغد دماء جديدة عليها، مما يساعد على تجديد وسائل وطرائق التدريس، بالمقابل يؤدي شح الدعم المادي للجامعات، الى قلة الرواتب والعلاوات والذي يدفع الكوادر التدريسية الى التفكير في الهجرة، وبالتالي خسارة كفاءات وخبرات وطنية مهمة.

مما لا شك فيه على أن تمويل الجامعات، بات هاجسا يؤرق العديد من المعنيين، فبعض الجامعات الرسمية تعاني افتقار واضح للتمويل الكافي والدائم لميزانيتها، حيث أصبحت عاجزة عن توفير المستلزمات والحاجات الضرورية التي تتطلبها الدراسة الجامعية، بالإضافة إلى العجز في بعض الأحيان عن دفع رواتب العاملين فيها، ولجوءها إلى الاستدانة أو طلب المساعدة من جامعات أخرى، وبات القبول الجامعي للطالب، من أهم المعوقات التي تواجه التعليم الجامعي، فعدم القدرة على الموازنة بين الشروط اللازمة للقبول وفق معدلات الخريجين وبين الطاقة الاستيعابية للمرافق الجامعية وأعداد أعضاء الهيئة التدريسية.



ثانيا: آلية قبول الطلبة

ان السياسات المتبعة في قبول الطلبة، كانت ولا تزال من ضمن اهم التحديات التي تعيق اصلاح وتطوير التعليم العالي، فانتهاج سياسات تقليدية وغير فاعلة تقتقد الى الشفافية والموضوعية، وعدم القيام بالدراسة الكافية في أسس القبول وآلياتها، حيث كان لها انعكاساتها الغير مرضية للعديد من الأكاديميين والتربويين، مما يؤدي بالنتيجة الى مخرجات ضعيفة لا تساعد على تطوير العملية التعليمية، وتلغي رغبات وطموح الطلاب.

ثالثا: تحدي الاستقلالية

تعاني الجامعات الأردنية من غياب رؤية واضحة وتعريف متوافق عليه لاستقلاليتها، ومع إدراك أن الاستقلالية المطلوبة نسبية وليست مطلقة فإن السنوات الماضية قد شهدت اختراقات واسعة وتدخلات متعددة المستويات من جهات أمنية وسياسية ومن مؤسسات تمثيلية ومن قوى اجتماعية عملت على إضعاف البنية الأكاديمية الإدارية للجامعات ألحقت الضرر بكفاءة الأداء الأكاديمي الإداري على المستويات كافة عدا الضرر الذي ألحقته بفعالية الجامعات وكفائتها في تحقيق اهدافها وغاياتها.

فالجامعات بحاجة إلى صنع قرارها بنفسها عدم تدخل أطراف قد تعيق حرية الجامعات في اتخاذ اجراءات تعتقد انها تناسبها فيدون امتلاك تلك الجامعات الحرية الكافية لتحديد سياساتها الخاصة بها بعيدا عن أي جهة قد تؤثر على مسار سياساتها، بحيث تمنعها من اتخاذ قرارها بنفسها وتصبح خاضعة ومسيرة.

رابعا: الحاكمية

لقد شهدت الجامعات الأردنية تراجعا على مستويات مختلفة أحدها يكمن في الطريقة التي تصنع فيها السياسات وتتخذ القرارات، ويعود بعضها لضعف الإدارات والتوقف عن بناء القدرات الإدارية وتطويرها وإغفال النمو المهني للجهاز الأكاديمي إذ يبدأ تشوه منظومة الحاكمية في الجامعات من مجلس القسم ويمتد الى مجلس الكلية فمجلس العمداء ثم مجلس الجامعة وصولا إلى مجلس الأمناء وبترافق ذلك مع تراجع جودة التشريعات وقصر عمر استقرارها.

ويتضع دور الحاكمية في عدم وضوح معايير اختيار رؤساء مجالس أمناء الجامعات وأعضائها، وعدم قدرة تلك المجالس على الارتقاء في تحقيق أهداف المؤسسة الجامعية ومخرجاتها لتساهم في النهوض بالمستوى التعليمي الجامعي.



خامسا: التوسع الكمي

شهد التعليم العالي توسعا كميًا كبيرًا مقابل تواضع جهود تطوير جودة العليم العالي واشتمل ذلك على:

1- التوسع في انشاء الجامعات ومؤسسات التعليم العالي

2- التوسع في التخصصات والبرامج الأكاديمية

3- التشابه والتكرار

ان التوسع الكمي بات من أكثر التحديات التي تواجه التعليم العالي في مقابل التأثير الواضح في جودة التعليم المقدم للطالب، ويشتمل على ازدياد أعداد الجامعات التي تم إنشاؤها، بدون خطط مدروسة وسياسات مستقبلية، للحاجة لإنشاء تلك الجامعات واتساع قاعدتها، وما يلزمها من نفقات ومستلزمات عديدة ومتنوعة. ويمتد إلى التوسع في البرامج والتخصصات المطروحة لاجتذاب أكبر عدد من الطلاب، والتي ينقصها دراسة مستفيضة ووافية لمتطلبات السوق، وجميعها لا تختلف عن بعضها الآخر إنما تكرر لا يستند إلى أسس صحيحة أصبح مجرد تقليد ونسخ لتجارب سابقة تفتقر إلى التجديد والتطوير والتميز.

سادسا: بناء أعضاء الهيئات التدريسية والبحثية وتكوينهم

شهدت الجامعات الأردنية تشوها في بنية الهيئات التدريسية ونوعيتها نتيجة التوسع في القبول الجامعي وفي انشاء التخصصات والبرامج الدراسية، فأصبحت الجامعات بنزيف حاد في الكفاءات العلمية النوعية من الأكاديميين وحدث ذلك على مستويين الأول الهجرة إلى أسواق العمل الإقليمية نتيجة الاغراءات المالية، والثاني: النزيف من جامعات المحافظات إلى الجامعات الخاصة والحكومية في العاصمة ومحيطها. فتسرب الكفاءات الأكاديمية من مواقعها الجامعية بحثًا عن مميزات وظيفية أفضل تقي بالطموحات والاهتمامات، مما أدى إلى افتقار الجامعات إلى أعضاء هيئة تدريسية قادرة على القيام بمهامها الأكاديمية خير قيام، مما كان له الأثر الكبير في احلال كوادر أكاديمية متواضعة مقارنة بمستوى الكفاءات المؤهلة ذات الخبرة الأكاديمية الكافية.

سابعًا: تحدي الموازنة مع سوق العمل والحاجات التنموية الوطنية

لقد تحول النظام التعليمي في الأردن خلال العقود الأخيرة إلى نظام يزيد من حجم العاطلين عن العمل، ويعجز عن خلق فرص جديدة كما هي الحال في نظم التعليم الكفوة. وكشفت الدراسات القطاعية أن ثمة فجوة نوعية بين جانبي العرض والطلب على مستوى معظم المهن التي يطلبها سوق العلم (المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية 2016)



www.mecsj.com/ar

إن حاجة سوق العمل للكوادر المدربة والمؤهلة، لم تف بها مخرجات التعليم الجامعي الحالي فتكدست أعداد كبيره من الخريجين والتي لا يحتاجها سوق العمل تخصصات متكررة غير مطلوبة أصبحت مشبعة لا يستطيع أن يستوعبها سوق العمل، لكثافتها وقلة تدريبها التدريب الموائم بما يحقق النجاح في ميدان اقتناص الوظيفة المناسبة.

استكمالاً للتحديات التي يواجهها التعليم العالي في الأردن قد اوردت أماني ريلات عدة تحديات وهي كالتالي (الشويكي، 2018):

- جودة مدخلات ومخرجات العملية التعليمية، فهي شعارات فقط ولا تطبق على أرض الواقع.
- تراجع في طريقة وضع السياسات والتشريعات التي تنظم عمل الجامعات والمؤسسات الأكاديمية المختلفة مما أدى الى تراجع في جودة التشريعات وعدم استقرارها.
كما بين حارث الحلالمة أن عدم وضوح السياسات والتشريعات الخاصة بالتعليم العالي، وفيما يخص جذب الطلاب الأجانب والعرب للدراسة في الجامعات الأردنية من أبرز التحديات التي يواجهها التعليم العالي في الأردن.

يعتبر التمويل من أكثر التحديات، بل في مقدمة التحديات والتي تعيق عملية النهوض بعملية التعليم العالي، ويشمل عدم القدرة على إعطاء الخبرات والكفاءات الدعم المادي المطلوب، وشح تقديم الدعم للبحث العلمي والباحثين، إضافة الى عدم وجود أي انسجام بين سياسات التعليم العالي، وما يحتاجه سوق العمل من ايدي مؤهلة ومدربة وهذا ما تفتقده الجامعات، عدا استمرار طرح تخصصات غير مطلوبة في الوقت الحالي أنخم بها سوق العمل، وذلك لكثرة اعداد الخريجين من تلك التخصصات (شويكي، 2018).

فالتحديات التي تواجه التعليم العالي كانت ولا زالت من أبرز العقبات التي تحد من تطوير مؤسسات التعليم العالي مما يؤدي الى حدوث تجمد في تلك المؤسسات وفقدان القدرة على التميز والابداع لتصبح مجرد أماكن للحصول على شهادات جامعية يفتقد حاملوها الى امكانية التأقلم مع سوق العمل. وعلى ذلك بات من الضروري اصلاح مؤسسات التعليم العالي، والعمل بكل جدية للتعرف على ثغرات الاخفاق والتراجع في بنيتها، وأهمية أن يعكف ذوي الخبرة والدراية لوضع اليد على كيفية احداث حالة من التجديد والترميم لمؤسسات التعليم العالي، من جميع نواحيها.



آلية الاصلاح والتغيير

ان عملية اصلاح التعليم العالي لا يتم إلا عبر اجراءات سلسلة من التغييرات للنهوض بمؤسساتها لتواكب مجريات العصر فالترجع بات امرا لا يخفى على كل مراقب لعمل مؤسسات وهيئات العليم العالي فالهدف هو اعادة صورة ذلك الصرح الذي هو موضع وتقدير واحترام فالتعليم الجامعي في الأردن له وزنه وقيميته المعروفة لدى العديد من المهتمين بالتعليم العالي. فالتغيير أولا وقبل كل شيء، هو العنوان الرئيسي لإصلاح مؤسسات التعليم العالي.

أكد عادل حناحنة ان مسؤولية التعليم العالي مسؤولية كبيرة، لتطوير عملية التعليم العالي ووضع سياسات عصرية وواقعية، تساعد على إصلاحه والنهوض بمستواه، لتلبية الطموحات وجذب الطلبة العرب والأجانب، وأشار الى ان هناك مؤسسات تعليمية مرموقة عملت ومازالت تعمل بطواقمها المختلفة المحافظة على سمعتها التي تميزها عن المؤسسات التعليمية الأخرى، وتسعى بصورة مستمرة للحفاظ على المستويات التي وصلت لها (شويكي، 2018).

انطلاقا من اهمية، الاصلاح لكافة المؤسسات التعليمية التابعة للتعليم العالي في الأردن، فقد بات أمر اصلاحها لا مفر منه بدءا من اعادة هيكلة مؤسساتها التعليمية ووضع التشريعات والسياسات التي تتماشى مع عملية التطوير والتحديث، بشكل يمكنها من مواصلة رسالتها العلمية السامية.

ان الاصلاحات المقترحة تقوم على اساس فرضيتين للتغيير، الأولى: اصلاح النظام التعليمي في الجامعات بما يطال جميع مدخلات الجامعات وعملياتها ومخرجاتها التي تنعكس في نوعية الخريجين، بالإضافة الى دور الموارد البشرية في تحديث الدولة والمجتمع واستدامة التنمية، مما يقود الى فرضية التغيير الثانية والتمثلة في دور التعليم العالي الوطني الشامل (المجلس الاقتصادي الاجتماعي 2017)

ومن اهم السياسات التنظيمية والتي تساعد على اصلاح النظام التعليمي في الجامعات (المجلس الاقتصادي الاجتماعي 2017):

- 1- اصدار قرار بوقف التوسع في انشاء الجامعات الحكومية لمدة عشر سنوات على الأقل.
- 2- الانتقال من مفهوم الجامعة الحكومية الى مفهوم جامعة العامة أو مفهوم جامعة الدولة أو اجراء التعديلات التشريعية التي يتطلبها هذا التحول.
- 3- انتقال دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الدور الاشرافي والرقابي الى الدور التنظيمي.
- 4- انشاء منتدى لرؤساء الجامعات يلتقون فيه فصليا على الأقل لتنسيق السياسات وتبادل الآراء.
- 5- انشاء منتديات لعمداء الكليات في حقول علمية معينة على سبيل المثال: منتدى عمداء كليات العلوم منتدى عمداء كليات الصيدلة يلتقون فيها فصليا على الأقل.



7-التقنيين في انشاء الجامعات لمدة معينة مدروسة واعتماد مؤسسات التعليم العالي عملية تنظيم لمختلف مؤسساتها مع ضرورة الاهتمام بإعداد منتديات ومؤتمرات يلتقي بها رؤساء الجامعات وعمداء الكليات للباحث والتناقش في ظروف تحسين العملية التعليمية وتعزيز العلاقة بين عضو هيئة التدريس عمداء الجامعات والطلبة.

من هنا تأتي الحاجة لدراسة تجارب الدول المتقدمة والاستفادة منها، والتي أدركت ان المؤسسات التعليم المختلفة والتقدم العلمي والتكنولوجي الطريق الوحيد للنمو الاقتصادي ورفق مستوى المعيشة، فكان جل اهتمامها وتركيزها على تطوير العملية التعليمية والبحث العلمي، وتخلت عن طرائق الحفظ والتلقين واعتمدت التفاعل بين الأستاذ والطالب، وعززت التفكير المستقل والتفكير الإبداعي ومهارات النقد والتحليل (عويس،2009).

فالاستفادة من الذي توصلت اليه المجتمعات الحديثة ينير الطريق، لتتمكن المؤسسات التعليم العالي من استلهاهم الخبرات المختلفة، وبالتالي تصمم لها نموذجا يحتذي به، نموذجا عصريا متطورا قائما على الطرق الحديثة في التواصل بين المعلم والمتعلم، وشجعت التفكير الحر والذي يعبر عن افكار المتعلم وما يمتلكه من معارف ومهارات مختلفة.

ومن هنا لا يستطيع التعليم العالي القيام بدوره الجاد والمهم في نهضة المجتمع، ما لم يقف على اهم الأسباب التي تؤدي الى تراجع، والعمل بصورة جادة وحقيقية للتواصل مع تجارب الجامعات المتقدمة، والتعاون بين الجامعات الخاصة والحكومية، وهذا لا يتأتى الا من خلال اعتماد القيادات التربوية نهجا جديدا ومجديا في عملية التعليم العالي(عويس،2009).

والتغيير أولى خطوات الاصلاح لمؤسسات التعليم العالي، فلا يتم الا وفق خطة مدروسة يصفها ذوي الخبرة والدراية في حقل التعليم العالي. تأتي بخطوات متأنية تشمل جميع جوانب التراجع والنقص في التعليم العالي، واحداث عملية التغيير عادة يكون بصورة واعية لأهم القضايا التي تقف حجر عثرة في وجه أي اصلاح، لا يتم الا بإحداث برامج تعديل وتنظيم لمجمل عمليات اصلاح لبنية مؤسسات التعليم العالي. وللقيام بعملية التغيير لا بد من اتخاذ مجموعة من القضايا في عين الاعتبار واهم تلك القضايا (سليم،2018).

أولاً: مراجعة شاملة لأسس قبول الطلاب الجامعات، وعدم اشتراط الحصول على شهادة الثانوية العامة كأساس لقبول الطلاب، بل اعتماد امتحان بمعايير علمية واضحة، لقياس مهارات وقدرات وميول الطلاب. ثانياً: ضرورة منح الجامعات الفرصة الكافية، لوضع أنظمة وسياسات تؤدي الى مزيد من التميز في التعليم العالي، واحداث التغييرات الإدارية المطلوبة، والتأكيد على استقلالية الجامعات والمنتمين لها.



ثالثاً: وضع برامج متطورة في التخصصات المهنية والتقنية لجذب الطلاب، وضرورة تغيير النظرة السائدة للمجتمع بالنسبة لتلك البرامج، وتهيئة فرص العمل لاستيعاب خريجي تلك البرامج.

رابعاً: ضعف أداء بعض أعضاء الهيئة التدريسية، لافتقادهم للتدريب والتأهيل والخبرة المناسبة، بما يؤثر بشكل سلبي على مخرجات التعليم العالي، فبات من الضروري تدريب وتأهيل الهيئة التدريسية، وتسليحهم بطرائق التدريس الحديثة.

خامساً: البحث العلمي في الأردن يعاني من صعوبات جمة، ومن أهمها شح الدعم الحكومي، لذلك يقع على عاتق الدولة دعم المراكز البحثية والباحثين.

لقد باتت من الأهمية بمكان تعديل معايير القبول للطلاب خريجي الثانوية العامة حتى يكون هناك اسس جديدة للقبول تمتاز بالمرونة والقدرة على تبني سياسات نواكب التغييرات العصرية. بالإضافة إلى أن الكوادر الأكاديمية تفتقر الى التعبير بكل استقلالية بحرية عن آرائها وافكارها، مهما كانت في سبيل مصلحة العملية التعليمية، ودعم التعليم التقني والمهني يعد احد الآليات التي تساعد على الاستمرار نحو مسيره التقدم لمؤسسات التعليم العالي، مع تنفيذ برامج ودورات تروج لمفهوم الاندماج في منظومة التعليم التقني والمهني، والتركيز على اعداد وتأهيل الكوادر التدريسية بشكل يمدهم بالمهارات والقدرات اللازمة للنهوض بمستواهم، وتقديم الأفضل للمتلقي هذا بالإضافة الى دعم البحث العلمي والذي يساعد بدوره على تشجيع الباحثين لإعداد الابحاث العلمية التي تصب في طريق تقوية البحث العلمي واعداد بحوث ودراسات تقيد مؤسسات التعليم العالي مؤسسات المجتمع المدني.

وبنظرة محايدة وروح مسؤولة، أشارت (المجالي،2012) انه و برغم من كافة العقبات التي تواجه التعليم العالي من شح الدعم وتضخم الهيكل الإداري، والتخبط في سن التشريعات والقرارات الضرورية، وازدياد اعداد الخريجين الغير مؤهلين وضعف كفاءة وقدرات الهيئة التدريسية وتدني رواتبها، وهجرة العقول والادمغة، وخسارة الكفاءات والخبرات، لا زال التعليم العالي جاذبا للعديد من الطلاب من دول مختلفة، من اكثر من مائة وسبعين دولة من المنظومة الكونية، بدءا من دراسة اللغة والشريعة، الى حقول المعرفة الانسانية الاخرى وانتهاء في ارقى العلوم التجريبية والطبية فالأردن الحق في ان يفخر.



النتائج:

- 1- اكدت الدراسة أن هناك تحديات كثيرة يتوجب على صناع القرار في مؤسسة التعليم العالي ايلائها الاهتمام الكبير، وتذليل كافة العقبات لأجل التغلب عليها وتجاوزها.
- 2- كما أكدت الدراسة على أهمية إحداث تغييرات جريئة وواقعية، للنهوض بمستوى التعليم العالي في الجامعات الأردنية.
- 3- افتتار الجامعات للاستقلالية الكافية، والعمل على تمكين أعضاء هيئة التدريس من التعبير عن آرائهم بحرية.
- 4- شح تمويل البحث العلمي في مختلف الجامعات الأردنية.

التوصيات:

- 1) ضرورة احداث سلسلة من التغييرات تساعد على اصلاح مؤسسات التعليم العالي.
- 2) تنظيم ورش ومؤتمرات للتباحث في كيفية الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي.
- 3) العمل على التخطيط السليم والمدرّوس للنهوض بالتعليم الجامعي.
- 4) الاطلاع على تجارب وخبرات مؤسسات تعليمية اجنبية لاستلهاام الدروس والعبر.
- 5) تشجيع مؤسسات التعليم العالي وبخاصة الجامعات على عقد دورات تدريبية للكوادر الأكاديمية والكوادر الادارية والفنية.
- 6) القيام بخطوات غير مسبوقه لتغيير سياسات القبول بالحد من الاعتماد على نتائج الثانوية العامة كأساس لدخول الطلاب الجامعة.
- 7) دعم البحث العلمي والباحثين وتقديم التمويل اللازم لميزانية البحث العلمي، ليتمكن الباحثين من القيام بالبحث العلمي واعداده بالطريقة الصحيحة.
- 8) استحداث اساليب وطرائق متطورة لجذب الطلبة من خارج الأردن للدراسة في كليات وجامعات مؤسسات التعليم العالي.
- 9) التأكيد على اهمية استقلالية الجامعات، بإعطاء اعضاء الهيئة التدريسية حرية للتعبير عن الآراء الأفكار.



www.mecsjs.com/ar

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الابحاث العلمية و التربوية (MECSJ)

العدد الثاني والعشرون (شباط) 2020

ISSN: 2617-9563

المراجع

- 1- البخيت، محمد (2009). وجهات نظر في واقع التعليم الجامعي في الأردن. مجلة البحث العلمي العدد الأول، عمان، الأردن.
- 2- الشوبكي، امانى (2018). تحديات التعليم العالي كما يراها الشباب، صحيفة الرأي، عمان، الأردن.
- 3- المجالي، سحر (2012). التعليم العالي في الأردن. واقع وآفاق، وكالة عمون الإخبارية، عمان، الأردن.
- 4- المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2017). اصلاح التعليم العالي في الأردن، عمان، الأردن.
- 5- المركز الوطني للتنمية الموارد البشرية (2016). تحدي الموائمة مع سوق العمل والحاجات التنموية الوطنية، عمان، الأردن.
- 6- المعاني، وليد (2009). واقع التعليم العالي في الأردن، مجلة البحث العلمي العدد الأول، عمان، الأردن.
- 7- النجار، مصلح العالي (2009). التعليم العالي في الأردن، مجلة البحث العلمي العدد (1)، عمان، الأردن.
- 8- سليم، ماهر (2018). التعليم العالي: الواقع والتغيير، صحيفة الغد، عمان، الأردن.
- 9- صحيفة الغد (2011) واقع التعليم العالي في الأردن نظره نقدية، زاوية أفكار ومواقف، الأردن.
- 10- عبيدات، تركي ابراهيم (2011). التعليم العالي في الأردن الواقع والتحديات جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، عمان، الأردن تم استعادته من: Researchgate.net شوهد في: 2019/7/20.
- 11- عويس، وجيه (2009). واقع التعليم الجامعي في الأردن التطور والواقع الحالي، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان، الأردن.
- 12- غرايبة، فوزي (2009). التعليم الجامعي في الأردن، مجلة البحث العلمي. العدد (1)7، عمان، الأردن.